

بعيدا عن معركة عدن الجانبية.. للسعودية والإمارات معارك مشتركة أكثر أهمية في اليمن



عدن ليست نهاية المطاف

نتيجة يمكن أن تامل بها هي التعادل مع الحوثيين، مضيافاً "كان يجب أن يتحقق النصر في العام الأول من الحرب. ولكن الأمر تحول إلى مستنقع مثلما حدث مع الولايات المتحدة في فيتنام".

ولا تريد الرياض أن يصرفها الخلاف في عدن عن معركتها الأساسية مع الحوثيين، وبالتالي مع إيران، ولهذا دعت الخارجية السعودية الأطراف المتنازعة في عدن إلى حوار طائر في المملكة. وأكد قادة المجلس الانتقالي الجنوبي استعدادهم للحوار والمشاركة في الاجتماع، بينما ينتظر أن تؤدي الإمارات دوراً مفصلياً في تليين المواقف خلال الحوار المرتقب ما يسهل على السعودية الوصول إلى النتائج التي ترونها.

الحوثيين هجماتهم بالصواريخ والطائرات دون طيار على المدن السعودية. ويرى رابان بول من مركز التوقعات الاستراتيجية الأمريكي "ستراقور" أن اليمن "كانت حرباً بالاختيار للإمارات، ولكنها لم تكن كذلك للسعودية".

ويؤكد المحلل في مجال الأمن أوليفيه غويتا أن انسحاب الإمارات من اليمن فيما لو تم كان سيشكل "ضربة للتحالف بقيادة السعودية في اليمن وسيكون من الصعب على الرياض أن تستبدل الإمارات".

ويضيف "الرياض تحتاج إلى دعم الإمارات لدفع الانفصاليين (المجلس الانتقالي) اليمنيين للقدوم إلى الرياض والمشاركة في الحوار". مؤكداً "في ما يتعلق بالسعودية في اليمن، فإن أفضل

للحوثيين بل أيضاً مجموعات جهادية مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. وأعلنت الإمارات الشهر الماضي تنفيذها خطة لإعادة نشر قواتها في اليمن "أسباب استراتيجية وتكتيكية".

دون أن يعني ذلك أنها بوارد الانسحاب وترك اليمنيين لمصيرهم، ما سيعني أيضاً تعقيدات كبيرة للسعودية المعنية بشكل استثنائي بالملف اليمني وتفاصيله الأمنية والسياسية وامتداداته الاستراتيجية.

وتعتبر الرياض الحوثيين تهديداً استراتيجياً يرقى إلى مستوى التهديد الذي يمثله حزب الله اللبناني في المنطقة. وتبدو اليمن أرضية الحرب السعودية بالوكالة مع طهران، مع تعزيز المتطرفين

وسبق للقوات الإماراتية أن قامت بدور مزدوج في مواجهة تنظيم القاعدة بمناطق في جنوب اليمن سواء بمشاركتها المباشرة وقيادتها لمعارك استعادة تلك المناطق وعلى رأسها معركة استعادة مدينة المكلا مركز محافظة حضرموت بشرق اليمن، أو بتدريبها وتسليحها لقوات محلية واجهت التنظيم بغالبية.

ويقول خبراء أمنيون إنه من المستحيل التخلي عن الدور الإماراتي في اليمن ما سيشكل أيضاً ضربة كبيرة لجهود مواجهة التنظيمات الإرهابية هناك. ولا تخفي السعودية قلقها على تلك الجهود، حيث حذر نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان من أن المعارك في عدن تعطي فرصة ليس فقط

أحداث عدن الأخيرة وإن بدت لمراقبين بالغة التأثير على الوضع في اليمن، وعلى مسار المعركة الأساسية ضد المتطرفين الحوثيين وداعمهم إيران وتماسك الأطراف الشريكة في تلك المعركة، إلا أن كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية العضوين الرئيسيين في التحالف العربي، فاجتأ الملاحظين بهدوءهما الفريد في التعاطي مع تلك الأحداث وبتقتهما التامة في تجاوزها وتفادي أي تبعات محتملة لها.

الرياض - ضاعفت الأحداث التي شهدها مدينة عدن كبرى مدن الجنوب اليمني من الحاجة إلى دور كل من الإمارات والسعودية لمنع انزلاق الأوضاع في اليمن نحو المزيد من التوتر، وخصوصاً لتأطير المعركة الأساسية الدائرة في البلد، ومنع انحرافها عن الهدف الأصلي من ورائها، والمتمثل في مواجهة الحوثيين، ومنع تسرب إيران عبرهم إلى منطقة بالغة الأهمية جنوبي الجزيرة العربية والتصدي لمحاولتها التمرکز قبالة ممر بحري ذي قيمة استراتيجية عالية، فضلاً عن منع وقوع أجزاء من البلد في قبضة تنظيمات إرهابية أظهرت دائماً استعداداً لاستغلال الظروف اليمنية المعقدة للانقضاض على مناطقه.

وتكشفت زيارة قام بها ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الإثنين إلى السعودية حيث التقى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، عن صمود التحالف العربي الذي تقوده المملكة وتقوم الإمارات بدور رئيسي فيه، وتغليب الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي انشئت لأجلها بعيداً عن المعارك الصغيرة والأحداث الجانبية مثل أحداث عدن الأخيرة.

وكتشفت زيارة قام بها ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الإثنين إلى السعودية حيث التقى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، عن صمود التحالف العربي الذي تقوده المملكة وتقوم الإمارات بدور رئيسي فيه، وتغليب الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي انشئت لأجلها بعيداً عن المعارك الصغيرة والأحداث الجانبية مثل أحداث عدن الأخيرة.



فátima أبو الأسرار
نصر الرياض على الحوثيين يمر عبر المصالحة في عدن

ورغم عمق الخلافات التي فجرتها سيطرة قوات المجلس الانتقالي على عدن بين أطراف يمنية سبق أن اشتركت في مواجهة الحوثيين إلى جانب التحالف العربي، إلا أن كلا من أبوظبي والرياض أظهرتا هدوءاً فريداً في التعاطي مع الحدث فسره متابعون للنشان اليمني بتقتهما في حل المشكلة عبر الحوار نظراً

أهالي بغداد تحت رحمة السلاح المخزن في أحيائهم

وقال الكعبي "إن تواجد مستودعات الأسلحة قرب المدن المكتظة بالسكان بات مصدر قلق دائم للمواطن ويؤثر على سلامة المدنيين ويحصد أرواحهم وهذا ما شاهدها خلال انفجار كدس للعتاد في معسكر الصقر بالدورة حيث تعرضت العديد من المنازل والمواطنين من المدنيين والقوات الأمنية إلى الأذى".

وشدد الكعبي على "وجود تشديد العقوبات المتعلقة بإنشاء المستودعات أو حيازة الأسلحة غير المرخصة وغير القانونية".

قرار شكلي من رئيس الحكومة الذي ثبت أن لا سلطة له على الميليشيات التي رفضت قراره الديواني الأخير بشأنها

وتفاعلاً مع مثل هذه الدعوات أصدر رئيس الحكومة الذي يشغل أيضاً منصب القائد العام للقوات المسلحة، الثلاثاء، توجيهات "بوضع ترتيبات متكاملة لكافة المعسكرات ومخازن القوات المسلحة من حيث إجراءات السلامة ومواقعها لمنع تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة".

غير أن مثل تلك التوجيهات تبدو للغالبية العظمى من العراقيين شكلية إلى أبعد حد، بعد أن ثبت بالدليل عدم امتلاك رئاسة الوزراء لسلطة فعلية على ميليشيات الحشد الشعبي التي رفضت مؤخراً تنفيذ أمر ديواني صادر عن عبد المهدي ذاته، بإعادة هيكلتها تحت سلطة القائد العام للقوات المسلحة.

بغداد - أظهرت آخر حصيلة أصدرتها الثلاثاء، وزارة الصحة العراقية للخسائر البشرية المترتبة عن حادثة انفجار مخزن للعتاد تابع للحشد الشعبي في منطقة الدورة جنوبي العاصمة، مقتل شخص واحد وجرح 29 آخرين جراء انطلاق صواريخ وتطاير قذائف هاون وسقوطها على مناطق أهلة بالسكان.

وأحدث الحادثة الجدل بشأن فوضى السلاح في العراق ووجوده بكثافة بين أيدي ميليشيات لا تلتزم بأي ضوابط في حملته واستخدامه، ولا حتى في تخزينه، حيث تتخذ من المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك داخل العاصمة بغداد ذاتها مخازن لها، الأمر الذي نتجت عنه العديد من الحوادث القاتلة أكثرها دموية انفجار مخزن للسلاح تابع لفصيل الحشد الشعبي وقع سنة 2016 في منطقة العبيدي، وخلف خسائر مادية وبشرية كبيرة.

وانفجر الإثنين مخزن للسلاح تديره ميليشيا بدر إحدى أقوى فصائل الحشد الشعبي وتقيم داخل مقر للشرطة الاتحادية في الضواحي الجنوبية لبغداد. ودعا نائب رئيس البرلمان العراقي حسن كريم الكعبي إثر الحادث إلى إخلاء المدن من الأسلحة والبذء بإطلاق حملة تفتيش واسعة لمصادرتها.

كما طالب رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي "بتنفيذ وتشديد الإجراءات المتبعة بخصوص إخلاء المدن من الأسلحة، والإسراع بإطلاق حملات تفتيش واسعة داخل المدن للتأكد من تطبيق القرارات ذات الصلة ومصادرة مخازن الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والنختر الموجودة خارج نطاق الحكومة ومحاسبة كل من يعبث بأمن المواطن".

جثث مجهولة تكشف المزيد من ملامح مخطط التغيير الديموغرافي في مناطق السنة بالعراق

مطالبة الأخيرة باستلام جثث مجهولة الهوية كانت محفوظة في ثلاجعات الطب العدلي.

دائرة الطب العدلي في بابل وموجه إلى دائرة الصحة في المحافظة إلى أن جمعية غير حكومية تحمل اسم "مؤسسة الزهراء الخيرية" تبنت استلام ودفن 31 من الجثث مجهولة الهوية الموجودة في ثلاجعات دائرة الطب العدلي في بابل.

وسبق لبرلمانيين عراقيين أن أكدوا أن أكثر من 2200 مواطن تم اختطافهم من قبل فصائل الحشد الشعبي في مناطق الرزازة وجرف الصخر، وأن عدداً يقارب ذلك في سامراء بشمال بغداد لا يزال مجهولاً.

ويقول سياسيون ونواب عراقيون إن ما تعرضت له جرف الصخر هو عبارة عن عملية تغيير ديموغرافي ممنهجة وواضحة المعالم بسبب أهمية موقعها بجنوب بغداد وشمال بابل حيث تمثل نقطة ربط بين المحافظات الغربية والوسطى والجنوبية، وهي بالنسبة للميليشيات الشيعية نقطة تمرکز نموذجية نظراً لطبيعتها الاستثنائية وكثافة غطائها النباتي وكثرة بساطتها ما يسهل على القوات المتمركزة فيها عملية التخفي وتجنب الضربات الجوية. وكانت المنطقة تعد قبل إخلائها من سكانها حوالي 120 ألف نسمة.

وسبق لقادة الميليشيات أن استخدموا نفوذهم لإيجاد غطاء قانوني لعملية التغيير الديموغرافي في جرف الصخر، حيث صوت مجلس محافظة بابل في أغسطس 2017 على مشروع قرار يقضي برفع دعوى قضائية على أي من السياسيين الذين يطالبون بعودة أهالي المنطقة إلى ديارهم.

وبعد سنة من ذلك ظهر أن المنطقة ذاتها موجودة على لأحة المناطق العراقية المهمة لدى إيران، حيث نشرت وكالة رويترز أواخر أغسطس 2018 تقريراً نقلت فيه عن مصادر عراقية وإيرانية وغربية أن طهران انشأت برنامجاً لتسليح الميليشيات التابعة لها في العراق بالصواريخ متعددة المديات، ويتضمن البرنامج أيضاً تصنيع بعض تلك الصواريخ في مواقع داخل العراق من ضمنها منطقة جرف الصخر.

وتعليقاً على التعاطي الحكومي مع قضية الجثث التي ظهرت فجأة قال خالد العبيدي النائب بالبرلمان العراقي إن ما يحصل الآن في محافظة بابل "لا يختلف عن عار المقابر الجماعية".

بعض المناطق العراقية التي شهدت فصولاً دامية من الحرب ضد تنظيم داعش تجد صعوبة في تجاوز الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لتلك الحرب، لكن البعض الآخر قد لا يتجاوز أبداً آثار تلك الحرب بفعل خضوعه لعملية تغيير جذرية تركيبته السكانية على يد الميليشيات الشيعية، كما هي حال مناطق واقعة بجنوب العاصمة بغداد.



هكذا شوهدوا آخر مرة

وقال الجبوري في بيان إن "جثثاً تم التعامل معها على أنها مجهولة الهوية، وهي لمختطفين معظمهم من المناطق المحررة، وتم تسليمها لمنظمة مجتمع مدني لغرض دفنها".

وأضاف "أين دور الحكومة في تسليم الجثث إلى ذويها أو محافظاتهما أو إلى مفوضية حقوق الإنسان".

وتضمن كتاب رسمي صادر من دائرة الطب العدلي في محافظة بابل جنوبي العراق موجه إلى مديرية بلدية المحافظة

بابل (العراق) - طفت مجدداً إلى السطح قضية جرف الصخر، المنطقة الواقعة جنوبي العاصمة العراقية بغداد، والتي استولت عليها ميليشيات شيعية قبل نحو خمس سنوات بعد انتزاعها من سيطرة تنظيم داعش، وقامت بطرد الغالبية العظمى من سكانها السنة، ولا تزال إلى اليوم تمنعهم من العودة إلى ديارهم.

وبعد الحملة العسكرية العنيفة على المنطقة والتي انتهت بانتصار الميليشيات على داعش أواخر أكتوبر سنة 2014، أصبح مصير أعداد كبيرة من أهالي جرف الصخر مجهولاً، وتضاربت الأنباء بشأن مقتل بعض المفقودين ووقوع البعض الآخر في الأسر لدى الميليشيات واختفائه قسراً في معتقلاتها.

وبدا الغموض ينجلي جزئياً بشأن مصير بعض الأهالي مع ظهور بضع عشرات من الجثث مجهولة الهوية تعود لنساء وأطفال ورجال يرجح أنهم من أهالي منطقة جرف الصخر، ومناطق مجاورة. وتكشف عضو البرلمان العراقي أحمد الجبوري عن دفن 31 جثة تعود إلى مختطفين من المناطق المستعادة من داعش ذات الغالبية السنة جنوبي بغداد، مشيراً إلى أن السلطات المعنية دفنت الجثث دون إعلام من يفرض أنهم ذوو القتلى.